https://doi.org/10.68724/OUM-2026-13-FA-003

النظريّة السياسيّة للثورة في فكر السيد القائد الخامنئي قدس سره
قراءة في تصوّره السياسي للدولة والقيادة

■ د. علي المحمداوي[1]

ملخّص

تتناول هذا الدراسة النظريّة السياسيّة للثورة في فكر السيد (علي الخامنئي)، من خلال تحليل تصوّره للدولة الثوريّة، ومفهوم السيادة والشرعيّة، وطبيعة العلاقة بين الأمة والقيادة، إذ تحاول الدراسة تقديم فهم عن كيفيّة بناء نموذج سياسي إسلامي معاصر يجمع بين الأصالة الدينيّة ومتطلبات إدارة الدولة الحديثة. وتقدم الدراسة رؤية السيد (الخامنئي) المتميزة للثورة الإسلاميّة بوصفها مشروعًا حضاريًا عالميًا، مع احتفاظها بخصوصيتها الثقافيّة والتاريخيّة الإيرانيّة، ويميز بين الدولة الثوريّة والدولة التقليديّة من خلال معايير جوهريّة تتصل بالحركة المستمرة، والروح الثوريّة في المؤسسات، والعلاقة العقائديّة بين القيادة والجماهير. وتطرح الدراسة تصورًا يجمع بين السيادة الإلهيّة كمصدر أسمى للتشريع والسيادة الشعبيّة كحق للأمة في اختيار نظام حكمها، من خلال التمييز بين السيادة التشريعيّة والسيادة التنفيذيّة. تعالج الدراسة أيضًا إشكالية التوفيق بين الثبات العقدي ومتطلبات إدارة الدولة عبر التمييز بين الثوابت والمتغيرات، وبين العدل السلبي والعدل الإيجابي، وخلصت الدراسة إلى أن فكر السيد (علي الخامنئي) يمثل إضافة نوعيّة للفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الخامنئيّ، الثورة الإسلاميّة، الدولة الثوريّة، ولاية الفقيه، السيادة الإلهيّة، السيادة الشعبيّة، الشرعيّة المزدوجة، الأمة والقيادة، الفكر السياسي الإسلامي.

١ - باحث عراقي أكاديمي في الدراسات المختصة بالفكر الغربي في العراق، مدرس دكتور في جامعة الإسراء العراقية.

Political Theory of Revolution in Imam Khamenei (QS) Thought

■ Dr. Ali Al-Mohammadawi[1]

Abstract

This study examines the political theory of revolution in the thought of Sayyid Ali Khamenei by analyzing his conception of the revolutionary state, the concepts of sovereignty and legitimacy, and the nature of the relationship between the nation and the leadership. The study seeks to provide an understanding of how a contemporary Islamic political model can be constructed that combines religious authenticity with the requirements of modern state governance. It presents Sayyid Khamenei's (QS) distinctive conception of the Islamic Revolution as a global civilizational project while preserving its Iranian cultural and historical specificity. It distinguishes between the revolutionary state and the traditional state based on fundamental criteria relating to continuous dynamism, the revolutionary spirit within institutions, and the doctrinal relationship between the leadership and the masses.

The study proposes a conception that combines divine sovereignty as the ultimate source of legislation with popular sovereignty as the nation's right to choose its system of government, through a distinction between legislative sovereignty and executive sovereignty. It also addresses the challenge of reconciling doctrinal constancy with the requirements of state governance by distinguishing between immutable principles and variables, as well as between negative justice and positive justice. The study concludes that Sayyid Khamenei's (QS) thought constitutes a substantive contribution to contemporary Islamic political thought.

Keywords:

Khamenei (QS), the Islamic Revolution, the Revolutionary State, Guardianship of the Islamic Jurist, Divine Sovereignty, Popular Sovereignty, Dual Legitimacy, Nation [Ummah] and Leadership, Islamic political thought.

1 -An Iraqi academic researcher specializing in Western thought, and a lecturer (PhD) at Al-Isra University in Iraq.

المقدمة

تُعدّ الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة واحدًا من أهم التحولات السياسيّة في التاريخ المعاصر، لا لأنّها أطاحت بنظام ملكي مدعوم من القوى الغربيّة فحسب، بل لأنّها قدّمت نموذجًا فريدًا في بناء الدولة يستند إلى المرجعيّة الدينيّة والشرعيّة الإسلاميّة، وفي صلب هذا المشروع السياسي يبرز فكر السيد القائد علي (الخامنئي) كأحد أبرز المفكرين السياسيين الإسلاميين الذين أسهموا في بلورة المفاهيم النظريّة والتطبيقيّة للدولة الثوريّة، إذ تتناول هذه الدراسة في النظريّة السياسيّة للثورة في فكر السيد (الخامنئي) من خلال ثلاثة محاور رئيسة، مسلطة الضوء على مرتكزات أهمها: التصوّر السياسي للثورة، والدولة والسيادة والشرعيّة، والعلاقة بين الأمة والقيادة، مع إدماج أربعة محاور جوهريّة ذات صلة بطبيعة النموذج السياسي الناشئ عن الثورة، وحدود التمايز بين الدولة الثوريّة والدولة التقليديّة، وآليّة التوفيق بين الثبات العقدي ومتطلّبات إدارة الدولة، وطبيعة العلاقة بين الأمة والقيادة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كون الفكر السياسي للسيد (الخامنئي) لم يُدرس بشكل منهجي في الأوساط الأكاديميّة العربيّة بالقدر الكافي، بالرغم من إضافاته النوعيّة للفكر السياسي الإسلامي المعاصر، فكتاباته وخطاباته تتجاوز الإطار الفقهي الضيق لتتناول قضايا الحكم والسيادة والشرعيّة والثورة من منظور تجديدي يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

أولًا: التصوّر السياسي للثورة

١ - الثورة الإسلاميّة بين الخصوصيّة والعالميّة

تمثلت عمليّة استمرار تعاليم الأنبياء منذ البداية حتى الختام من خلال كلمة التوحيد والفضائل والقيم الدينيّة التي كرّروها. بالرغم من القمع الذي واجهه الأنبياء، فقد أوذوا وطوردوا وضُيّق عليهم، لكن مع كل ذلك بقيت تعاليمهم إلى يومنا هذا، نتيجةً للثابت العقدي لديهم؛ فقد تلقّى جميع الأنبياء في حياتهم الضربات من الأعداء[١]. وقد سلكت الثورة الإسلامية الإيرانية سلوك الأنبياء، مرتكزةً على أسس الشريعة الإسلاميّة والإسلام المحمّدي الأصيل، فلا يُمكن أن تحدّها حدود وقوميّة معيّنة، فالقضيّة ليست أن يقرّر الشعب الإيراني أو مسؤولو هذا البلد تصدير ثورتهم بأساليب العالم المتعارفة إلى مكانٍ معيّن أو إلى شخصٍ معيّن، فليست هذه هي القضيّة؛ القضيّة تتمثّل في أنّه عندما يجري طرح فكرٍ إسلاميّ أصيل، ورؤية حديثة، وإدرك إسلاميّ صحيح بين فئة من المسلمين، سيكون من الطبيعي أن الشعوب في أرجاء العالم الإسلامي سوف تستفيد حسب قدراتها وظروفها من تلك الرؤية وذاك الفهم. وإنّ إثارة الاستكبار والصهيونية للبلبلة في أنحاء العالم والقول إنّ «مسؤولي الدولة الإيرانية يحاولون تصدير الثورة الإسلامية» وإظهارهم في إعلامهم الخبيث والمسموم أنّ تصدير الثورة جريمة، فإنّ هذا الأمر من الممارسات غير المستبعدة عن أذرع الصهيونية والاستكبار[٢].

ضمن هذا السياق، يقدّم السيد (الخامنئي) قراءة متميزة تجمع بين الإقرار بالخصوصيّة الثقافيّة والتاريخيّة للثورة، والتأكيد على طابعها العالمي كمشروع تحرري إنساني، إذ كانت الثورة، بالدرجة الأولى، تحوّلاً في المجتمع الإيرانيّ، وبالدرجة الثانية، في مجمل الأمّة الإسلاميّة، ومن ثمّ في المعادلات الكبيرة لعالم السياسة، إذ غيّرَت جغرافيا القوّة في العالم، خصوصًا في بعض

١ - مجموعة مؤلفين، الثورة الحسينية خصائص ومرتكزات، ص٨.
٢ - علي الخامنئي، الثورة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي، ص٢٧.

مناطق العالم، فالثورة في فهمه ليست مجرد حدث تاريخي محصور في زمان ومكان محددين، بل هي مشروع حضاري يمتدّ جغرافيًّا وتاريخيًّا، ويستهدف تجديد الحياة الإنسانية على أسس من العدالة والكرامة والاستقلال[1].

لقد كانت قاعدة الأساس التي مثلت براعة السيد (الخميني) قدس سره هي أنه وضع إطارًا متماسكًا لهذه الثورة، ولم يسمح بذوبانها في بوتقة القوى والخطوط السياسية السلطوية، فكان مغزى شعار (لا شرقية لا غربية جمهورية إسلامية) أو شعار(استقلال حرية جمهورية إسلامية) -اللذين رسمتهما تعاليم الإمام وإرشاداته على شفاه الجماهير- أنّ هذه الثورة ترتكز إلى أصول ثابتة وصلبة لا صلة لها بالمبادئ الاشتراكية في المعسكر الشرقي يومذاك، ولا بأصول الرأسمالية الليبرالية للمعسكر الغربي. وهذا هو السبب في ما أبداه الشرق والغرب من عداء وتزمّت إزاء هذه الثورة[2]. وقد ركز المفهوم في الالأذهانذهان وصادقت عليه الحناجر من خلال هتافات التأييد.

لا بل توجهت الثورة الى اعتماد الإسلام المحمّدي الأصيل؛ أي الإسلام المناهض للظلم، الإسلام المتطلع للعدالة، الإسلام الجهادي، الإسلام المدافع عن المحرومين، الإسلام المدافع عن حقوق البائسين والمضطهدين والمستضعفين. وفي قبال هذا الإسلام أدخل الإمام مصطلح «الإسلام الأمريكي» في ثقافتنا السياسية. الإسلام الأمريكي هو إسلام المجاملات، الإسلام الذي يتخذ موقف اللامبالاة حيال الظلم والأطماع، الإسلام الذي لا يبالي بالعدوان على المظلومين، الإسلام الذي يدعم الجائرين، الإسلام الذي يعين الأقوياء، الإسلام الذي ينسجم مع كل هذه الأمور. هذا الإسلام هو الذي سمّاه الإمام بـ«الإسلام الأمريكي»[3].

---

١ - مركز المعارف للتأليف والتحقيق، خطاب الولي ٢٠٠٩، ص٢٣ .
٢ - علي الخامنئي، الثورة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي، ص٥٥.
٣ - علي الخامنئي، الثورة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي، ص٢٢.

فالسيد (الخامنئي) في خطاباته المتعددة، أكد على أن الثورة الإسلامية ليست ثورة إيرانية بالمعنى القومي الضيق، بل هي ثورة إسلامية انطلقت من إيران لتعمّ العالم الإسلامي والمستضعفين في مختلف القارات. وفي هذا المعنى، يُشير إلى أن الثورة هي موجة عظيمة من الحركة الإسلامية التي انطلقت في إيران وامتدت لتشمل العالم. هذا التصوّر يضع الثورة في سياق أوسع من الحركات التحررية الوطنية، إذ تتجاوز الإطار القومي لتُعبرّ عن تطلعات الأمة الإسلامية جمعاء. غير أن هذا لا يعني إغفال الخصوصية الإيرانية، فالسياق التاريخي والثقافي والديني لإيران شكّل بيئة خصبة لانطلاق الثورة، ووفّر لها الرموز والمفاهيم والقيادات التي مكّنتها من النجاح [1].

من هنا، يمكن فهم الثنائية الناتجة بين البُعد العالمي والبُعد الخاص في فكر السيد (الخامنئي)، فهو يقدّم بديلاً فكريًا وسياسيًا للنظم القائمة على العلمانية الغربية أو الاستبداد الشرقي. لكن هذه الدعوة لا تعني التكرار الميكانيكي للتجربة الإيرانيّة، بل تعني الاستفادة من منهجيتها وقيمها ومبادئها العامة. وفي هذا السياق، يميّز السيد (الخامنئي) بين النموذج كإطار فكري وقيمي عام، والسياق كبيئة تاريخيّة وثقافيّة محددة، فالنموذج يظلّ صالحًا للتطبيق في بيئات مختلفة، لكن السياق يفرض شروطه ومتطلّباته الخاصة.

هذا التوازن بين العالميّة والخصوصيّة يتجلّى بشكل واضح في تصريحات السيد (الخامنئي) حول محور المقاومة، حيث يؤكد أنّ الثورة الإسلاميّة أعادت تعريف مفاهيم السيادة والاستقلال في العالم الإسلامي، وأثبتت أنّ شعوب المنطقة قادرة على تكسير قيود الهيمنة الأجنبيّة وتحقيق التقدم الذاتي. وفي هذا المعنى، تُصبح الثورة نموذجًا عالميًا من حيث المبادئ والأهداف، لكنها تبقى ذات خصوصية من حيث آليات التطبيق وأشكال التنظيم السياسي.

---

١ - محمد الحكيم، نظرية الدولة في الفكر السياسي للخامنئي، ص٤٥.

٢ - حدود التمايز بين الدولة الثورية والدولة التقليدية

يميّز السيد (الخامنئي) بين الدولة الثوريّة والدولة التقليديّة استنادًا إلى مجموعة من المعايير الجوهريّة التي تتصل بالمنشأ والشرعيّة والأهداف والوظائف. فالدولة التقليديّة في فهمه هي تلك التي تتشكّل عبر عمليات تاريخيّة تدريجيّة، وتستمدّ شرعيتها من القبول الشعبي العرفي أو من التراث السياسي القائم، بينما الدولة الثوريّة تولد من رحم ثورة اجتماعيّة شاملة، وتستمدّ شرعيتها من تطلعات الشعب التحرريّة ومن المرجعيّة الدينيّة أو الأيديولوجيّة التي تقود الثورة[١].

يكمن التمييز الجوهري بين النظام الثوري والنظام التقليدي في مفهوم الحركة والتحول. فالدولة الثوريّة، بحسب السيد (الخامنئي)، لم تنشأ لتبقى جامدة، بل هي بداية لتغيير وإصلاح مستمرَّين، حيث الثورة لم تنتهِ في عام ١٩٧٩ بل بدأت فيه. وهو يحذّر من الرجعيّة كأكبر آفة تصيب الثورات، والتي تعني الضعف والتوقف والعودة إلى الحالة السابقة. في هذا السياق، يقوم التمايز على أنّ النظام الثوري يجب أن يحافظ على أهدافه المتعالية مثل العدالة والاستقلال، بينما تميل الأنظمة التقليديّة إلى الجمود والتركيز على البيروقراطيّة والحفاظ على الوضع القائم، محذرًا من أنّ تحوّلَ المسؤولين نحو الطبقات المترفة والاعتماد على الأجانب بدلاً من الجماهير المحرومة هو عمل مضاد للثورة بحد ذاته[٢]. فالمنطق يقول: إذا كانت الدولة الثوريّة حركة مستمرة، فلا يمكن أن يكون مصدر سلطتها فردًا واحدًا كما في الدولة التقليديّة، بل يجب أن يكون مصدرها نظامًا متحركًا متجدّدًا هو الشعب.

ويرى السيد (الخامنئي) أنّ الاختلاف الجوهري بين الجمهورية الإسلامية والنظام السابق هو الانتقال من السيادة الفرديّة إلى السيادة الوطنيّة. فالدولة التقليديّة في نظره كانت قائمة على

---

١ - مسعود منيبور ومحمد رضا، العلاقة بين الوصاية والجمهورية في الفكر السياسي لآية الله خامنئي، نوفمبر ٢٠٢٢.

2 - Khamenei, A. H. Meeting with people from East Azerbaijan, The Office of the Supreme Leader. Retrieved from ,2018,

الحكم الفردي المستبد والهيمنة الأجنبيّة، حيث كان الشعب لا شيء والطاغية هو المرجع. بينما الدولة الثوريّة تقوم على أساس الديمقراطيّة الدينيّة التي تعني منح الشعب الحقّ في التعبير عن الرأي، والمبادرة، واتّخاذ القرارات في جميع شـؤون الحياة، وهو ما يحرر البلاد من الاسـتبداد والهيمنة الخارجيّة في الوقت نفسه، ويطلق الطاقات الشعبيّة المكبوتة[١].

ويؤكد السـيد (الخامنئي) أن الدولـة الثوريّة تتميّز بوجود روح ثوريّة تتغلغل في مؤسسـاتها وتجعلهـا قادرة عـلى تجاوز الجمـود البيروقراطي والانحطـاط الإداري الـذي يصيب الدول التقليديّة. تستطيع كل مؤسسة أن تحافظ على نسيجها الثوري وقيمها الثورية، وتؤدي الوظائف والأعمال الكبرى من خلال حفظها لهذه القيم.

هذه الروح الثوريّة لا تعني اضطراب المؤسسـات أو تعطيـل القانون، بل تعني الحفاظ على الحيويّة والديناميكيّة في إدارة شـؤون الدولة، ورفض الاستسلام للواقع القائم أو التسليم بالأمر الواقـع. الدولة الثوريّـة إذًا هي دولة متحركة لا تتوقف عند حدود الواقع الملموس، بل تسـعى دائمًا إلى تغييره وتجاوزه باتجاه الأفضل[٢].

مـن المعايير الجوهريّة الأخرى للتمايز بين الدولتـين، طبيعة العلاقة بين القيادة والجماهير. ففي الدولـة التقليديّة، تكون العلاقة بين الحاكم والمحكومين علاقة رسـميّة بيروقراطيّة، بينما طبيعة العلاقة بين القيادة والجماهير في المسـيرة الإسلاميّة لا تقوم على أساس الهيمنة الجافة، بل على أسـاس المودة والالتحام الفكري والعاطفي، حيث يكـون القائد جزءًا من الأمة يعيش همومها وتطلعاتها[٣]، فتكون العلاقة علاقة عقائديّة تقوم على الولاء المشترك للمبادئ والأهداف الثوريّة. وفي هذا السـياق، يُشـير السـيد (الخامنئي) إلى أنّ الثورة لا تبقـى حية إلا بوجود هذه

1 - Khamenei, A. H. Meeting with people from East Azerbaijan, The Office of the Supreme Leader. Retrieved from ,2018.

٢ - علي الخامنئي، العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي، ص٢٥.

٣ - علي الخامنئي، العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي، ص٤٩.

العلاقة العضوية بين القيادة والشعب، إذ لا يمكن للقيادة أن تحقق الأهداف الرساليّة والتنظيميّة في فراغ؛ فالأمة والجماهير الواعية هي الركيزة الأساسيّة التي تحوّل الأفكار إلى واقع، ومن دون هذا التفاعل المتبادل تفرغ القيادة من محتواها العملي[1]. هذه العلاقة هي ما يميّز الدولة الثوريّة عن الدولة التقليديّة، وهي ما يمنحها قدرتها على تجاوز الأزمات والتحديات.

ثانيًا: طبيعة الدولة بين السيادة والشرعيّة

١ - ماهيّة الدولة في فكر السيد الخامنئي السياسي

يتناول السيد (الخامنئي) مفهوم الدولة من منظور إسلامي يجمع بين السلطة والعدالة والمسؤوليّة الإلهيّة، فالدولة في فهمه ليست مجرد آلة بيروقراطيّة لإدارة شؤون المجتمع، بل هي مؤسسة إلهيّة-إنسانيّة تستمدّ شرعيتها من إرادة الله تعالى ومن إرادة الشعب في آنٍ معًا. وفي هذا السياق، يؤكد أنّ الدولة الإسلاميّة هي التي تسعى إلى تطبيق أحكام الإسلام في المجتمع، وتحقيق العدالة الإلهيّة بين الناس. هذا التعريف يضع الدولة في إطار ديني أخلاقي، ويجعلها مؤسسة مكلفة بمهمة سامية تتجاوز الإدارة اليوميّة للمجتمع[2].

إن البنية السياسيّة الإيرانيّة اليوم قد تطورت عبر تعاليم ونماذج الإمام الخميني قدس سره، والتي تقوم على مزيج من الثيوقراطيّة الإسلاميّة مع لمحات من الديمقراطيّة. لقد اعتمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة على نظام أيديولوجي يمزج بين العناصر الدينيّة والتقليديّة من جهة، وبين القواعد واللوائح من جهة أخرى، وهذا المزيج هو أحد الأسس المهمة لشرعيتها؛ فالنظام السياسي الإيراني، بعد الثورة الإسلاميّة، أكد على مكانة القادة من علماء الدين الذين يمنحهم

---

١ - علي الخامنئي، العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي، ص٥٢.

2 - Pupak Mohebali, IDENTITY AND LEGITIMACY: IRAN'S NUCLEAR AMBITIONS FROM NON TRADITIONAL PERSPECTIVES, p112.

السلطة العليا في المواقع الثورية، ولكنه في الوقت نفسه يعتمد على عناصر الديمقراطيّة، حيث إن الجمهوريّة الإسلاميّة هي تجسـيد للجانب المزدوج من التقاليد والقانون. وبهذا المصطلح المـزدوج، يصبح الأمر واضحًا في مبدأَي الدين والشـعب، وهو ما يحـدد بطرق معيّنة الشرعيّة العقلانيّة-القانونيّة والتقليديّة عند ماكس فيبر، والتي تنعكس في دسـتور الجمهوريّة الإسـلاميّة الإيرانيّة[1].

لقد كان الإمام (الخميني)، مؤسـس الثورة الإسـلاميّة عام ١٩٧٩، شخصيّة كاريزميّة. وبعد وفاته تحولـت الشرعيّة الثوريّة إلى شرعيّـة عقلانيّة-قانونيّة. ومع تزايد قوة المؤسسـية القياديّة وتطور المنظمات العسكريّة والمدنيّة، قام آية الله السيد (علي الخامنئي) تدريجيًا بترشيد حكومة الدولة. ويمكن تعريف ذلك بعبارة أخرى بأنّ القيادة الكاريزمية للإمام (الخميني) قد حلت محلها السيطرة البيروقراطيّة لآية الله (الخامنئي)[2].

وضمن هذا الاطار يميّز السيد (الخامنئي) بين ثلاثة مستويات للدولة: الدولة كسلطة تنظيميّة، والدولة كمؤسسة عدليّة، والدولة كمشروع حضاري. المستوى الأول يتصل بالوظائف التنظيميّة والإداريّة للدولة في إدارة شـؤون المجتمع وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات. المستوى الثاني يتصل بدور الدولة في تحقيق العدالة وردع الظالم وحماية المظلوم. أما المستوى الثالث، فيتصل بالدور الحضاري للدولة في تشـكيل الهويّة الثقافيّة والأخلاقيّة للمجتمع وتوجيهه نحو الأهـداف الإلهيّة. هذه التراتبيّة في مفهوم الدولة تتيح للسـيد (الخامنئـي) الجمع بين الواقعيّة السياسـيّة والطموح الأيديولوجي؛ فالدولة الثوريّة يجب أن تـؤدّي وظائفها التنظيميّة والعدلية بكفاءة، لكنها في الوقت ذاته يجب أن تبقى متحركة نحو تحقيق مشروعها الحضاري[3].

---

1 - Rizwana Kausar, Umm-E-Rubab, Rubina Bibi, Max Webber's Legitimacy and Iranian Political System after Islamic Revolution 1979, P. 630.

2 - Ibid,p633.

3 - Mehdi Khalaji, THE REGENT OF ALLAH Ali Khamenei's Political Evolution in Iran, p89.

وفي السياق الثوري لم يجد السيد (الخامنئي) تناقضًا بين الشغف الثوري والنظام الاجتماعي-السياسي، بل إنه دفع باتجاه نظرية النظام الثوري حتى نهاية الزمان. ويرى أن الزمان الجديد الذي من المفترض أن تخلقه الثورة الإسلامية يشمل إحياء الحضارة الإسلاميّة وهيمنتها العالميّة[١].

إذا أردنا أن نحقق الغاية الكبرى في الأرض، ألا وهي الهداية الإلهيّة، وتعميق وجودها في الأذهان والنفوس، فلا محيص لنا عن تدعيم العمل المؤسساتي، وأي جهد فردي مهما كانت عظمته سيكون ضئيل الإنتاج أمام العمل المؤسساتي وقليل النفع، مهما كان ميدانه ومهما كان عنوانه، على المستويين الداخلي والخارجي. إنّ العمل المؤسساتي هو الغاية المتوخّاة في كل مجموعة تتبع هدفًا معينًا، حيث يشتمل على كل مفردات النظام وتقسيم الأعمال والوظائف، من قبيل الارتباط والاتصال والتعاضد[٢].

ولكن في الوقت نفسه نعتقد أيضًا أنّ هذا النظام يجب أن لا يسلخنا عن هويتنا ومبادئنا. تمتاز جميع الأعمال في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة بسرعة مضاعفة في النمو، وذلك ببركة الثورة الإسلاميّة، فما أعطته الثورة الإسلامية لشعبنا هو الثقافة الجهاديّة، التي يمكن لها أن تتواجد في جميع الميادين بدءًا ببناء البنية التحتيّة إلى الأعمال الزراعيّة والمواشي. يقول المحللون السياسيون في ما يتعلق بالثورات العالميّة: إن جميع الثورات بعد انتصارها تنتقل من حالتها السيّالة والمتفاعلة والمتحركة إلى حالة ساكنة يكاد لا يُسمع لها حسّ، لكن الثورة الإسلاميّة في إيران قد أسقطت هذه الفرضيّة من أساسها؛ لأنّها أوجدت أجهزة جهاديّة بطبعها، سيّالة في ذاتها[٣].

---

1 - Mehdi Khalaji, THE REGENT OF ALLAH Ali Khamenei's Political Evolution in Iran, p6.

٢ - علي الخامنئي، العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي، ص١٣-١٥.

٣ - علي الخامنئي، العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي، ص٢٢-٢٤.

في سياق آخر، يتناول السيد (الخامنئي) العلاقة بين مفهومَي الحكومة الإسلاميّة والجمهوريّة الإسلاميّة، فيؤكد أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة ليست مجرد شكل حكومي ديمقراطي مُضافة إليه صبغة إسلامية، بل هي نموذج سياسي إسلامي أصيل يجمع بين المشاركة الشعبيّة والسيادة الإلهيّة. وفي هذا السياق، يشير إلى أنّ الشعب في الجمهوريّة الإسلاميّة ليس مصدر السلطة الوحيد، بل هو شريك في السلطة مع الله تعالى. هذا التصوّر يمثل تحديًا مباشرًا للنظريات السياسيّة الغربيّة التي تعتبر الشعب المصدر الوحيد للسلطة، ويقدّم بديلاً إسلاميًّا يحافظ على التوازن بين السيادة الإلهية والسيادة الشعبية.

٢. بين السيادة الشعبيّة والسيادة الإلهيّة

تُعدّ مسألة السيادة من الأمور التي أشار إليها السيد الإمام (الخامنئي) بقوله: لقد نبع مبدأ السيادة الشعبيّة الذي نعتقد به من قلب الإسلام. لقد قلتها مرارًا: عندما نقول السيادة الشعبيّة الدينيّة، هذا لا يعني أبدًا تركيب مفهوم السيادة الشعبيّة مع مفهوم آخر، أو تركيب الدين مع مفهوم آخر، على الإطلاق. إنّ مفهوم السيادة الشعبيّة الذي نتحدث عنه نبع من الدين. الإسلام هو من أرشدنا إلى هذا الطريق، ومن خلال هدي الإسلام وصلنا لنظام الجمهوريّة الإسلاميّة. وفي خطاباته، يؤكد قُدِّسَ سِرُّه على أنّ السيادة في الإسلام تعود إلى الله تعالى، لكنّ الله تعالى قدّم هذه السيادة إلى الأمة من خلال منحها حق اختيار الحاكم والنظام السياسي. هذا التصوّر يتيح للسيد (الخامنئي) الاعتراف بشرعية المشاركة الشعبيّة في الحياة السياسيّة، من دون الوقوع في فخّ العلمانيّة الديمقراطيّة التي تفصل الدين عن الدولة[1].

في تفصيله لهذا المفهوم، يميّز السيد (الخامنئي) بين السيادة التشريعيّة والسيادة التنفيذيّة، إذ ترتكز في فكره الجمهورية الاسلاميّة على ركيزتين: الجمهوريّة بمعنى الشعبيّة، والاسلاميّة

١ - مختار حداد، سيادة الشعب الدينية في إيران، ٢٠٢١-٠٦-١٥.

بمعنى القيم والشريعة الإلهيّة. فالشعبيّة تعني أنّ للشعب دورًا في تشكيل هذا النظام وفي تعيين مسؤوليه، ومن هنا فهو يشعر بالمسؤولية، وليس بمعزل عن الأمور، والإسلاميّة تعني أنّ كلّ ما ذكرناه يكتسب رصيدًا معنويًا .ومن هنا يجري إقصاء الحكومات الديمقراطيّة العلمانيّة والأجنبيّة عن الدين، أو المعادية للدين في بعض الاحيان[1]. فالشعبيّة تعني أنّ للشعب دورًا في تشكيل هذا النظام، والسيادة التشريعيّة تعود إلى الله تعالى وحده، وهي تتجلى في الشريعة الإسلاميّة التي تحدّد الإطار العام للحكم والعلاقات الاجتماعيّة. أما السيادة التنفيذيّة، فتعود إلى الأمة التي تختار من يتولّى تطبيق الشريعة وإدارة شؤون الدولة. هذا التمييز يتيح للسيد (الخامنئي) الجمع بين ثبات الإطار الشرعي ومرونة آليات تطبيقه، فالشريعة ثابتة في أصولها لكنها قابلة للاجتهاد في فروعها، والأمة تختار حكامها لكنّ اختيارها يخضع لضوابط شرعيّة، بينما سيادة الشعب في الغرب هي في الحقيقة سيادة الأحزاب، والأحزاب الغربية بدلاً من أن تكون شبكة منتشرة بين الشعب أصبحت أندية سياسيّة لبعض الساسة والرأسماليين.

من الناحية العمليّة، يتجلّى هذا التصوّر في نظام ولاية الفقيه الذي يضمن وجود مرجعيّة دينيّة عليا تشرف على تطبيق الشريعة، وتضمن عدم انحراف الدولة عن المسار الإسلامي. لكنّ السيد (الخامنئي) يؤكد أنّ ولاية الفقيه ليست بديلاً عن إرادة الشعب، بل هي ضمانة لصيانة إرادة الشعب من الانحراف والتضليل. هذه الوظيفة الضامنة للولاية تجعلها مكمّلة للسيادة الشعبية لا بديلة عنها، وهو ما يميّز التصوّر الإسلامي للسيادة عن الأنظمة الديكتاتورية التي تستبدّ بالشعب باسم الدين أو الأيديولوجيا.

٢ - التوفيق بين الثبات العقدي ومتطلّبات إدارة الدولة

الثقافة الإسلاميّة السياسيّة لا تقوم على فصل الدين عن الدولة، بل على تكاملهما، والدولة

١ - دار الولاية للثقافة والإعلام، الإمام الخميني رائد السيادة الشعبية الدينية.

الإسـلاميّة مؤسسة على عقائد ثابتة تستمد شرعيتها من الإرادة الإلهيّة، بل هي ثقافة متوافقة مع روح الإسـلام وعقائده الثابتة. والدولة في الإسلام ليسـت كيانًا عرضيًا، بل هي مؤسسة تستمد شرعيتها وقوتها من الإرادة الإلهيّة ومن عقائد الأمة الثابتة[١].

يمثّل التوفيق بين الثبات العقدي ومتطلّبات إدارة الدولة واحدًا من أكثر التحديات تعقيدًا في الفكر السياسي الإسلامي. فكيف يمكن للدولة أن تحافظ على ثوابتها العقائديّة وفي الوقت ذاته تتعامل مع متطلّبات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتغيّر؟ يقدّم السيد (الخامنئي) في هذا السياق تصوّرًا يستند إلى مفهوم الحكمة في الإسلام، والتي تجمع بين الالتزام بالمبادئ والمرونة في التطبيق[٢].

يرى السـيد (الخامنئي) أن الإسـلام ليس نظامًا روحيًا فحسـب، بل هو نظام شـامل يتضمن الجوانب السياسـيّة والاجتماعيّـة والاقتصاديّـة، وأن الانفصال بين الدين والسياسـة هو فكرة غربيّة دخيلة على الفكر الإسلامي. فالإسلام دين شامل، وهو يتضمن في طياته النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولا يمكن أن يُفهم الإسلام من دون فهم هذه الجوانب[٣].

ويؤكد السـيد (الخامنئي) أن إدارة الدولة تتطلّب الحكمة والفطنـة والقدرة على التكيّف مع الظروف المتغيّرة، لكن هذا التكيّف لا يعني التنازل عن المبادئ أو المساومة على الثوابت. هذا التصوّر يقوم على تمييز بين (الثوابت) و(المتغيّرات)، فالثوابت هي المبادئ العقائديّة والأخلاقيّة التـي لا تقبل التفاوض أو المرونة، بينما المتغيّرات هي الوسـائل والآليات التي يمكن تطويرها وتغييرها وفقًا لمتطلّبات الواقع. وفي هذا السـياق، يشـير إلى أنّ الإسلام لم يحدّد شكلاً واحدًا

١ - مجموعة من الباحثين، الفكر السياسي عند الإمام الخامنئي، آيت مظفري، الثقافة السياسية في فكر الإمام الخامنئي، ص٢٢.

٢ - مركز المعارف للتأليف والتحقيق، خطاب الولي ٢٠٠٩، ص٤١١.

٣ - مجموعة من الباحثين، الفكر السياسي عند الإمام الخامنئي، عبد الله حاجي، مبادى فلسفة الإسلام السياسي في رؤية الإمام القائد الخامنئي (دام ظله)، ص٥١-٥٢.

للحكـم، بل ترك المجـال مفتوحًا للاجتهاد في اختيـار الأنظمة والآليات التـي تخدم مصالح الأمة[١].

إنّ الإسـلام يؤسـس لنظام سـياسي يحافظ فيه على الثوابت الإلهيّة والعقائديّـة، مع إمكانيّة المرونة في الوسـائل والأسـاليب الإداريّة وفق مقتضيات الزمان والمـكان، وهذا ما يميز الفكر السياسي الإسلامي عن غيره من الأنظمة[٢].

وإنّ إدارة شـؤون المجتمع تكون من خلال تطبيق المبادئ الإلهيّة التي تحقق مصالح الناس في الدنيا والآخرة. وحكومة الإسلام قائمة على أساس التوحيد والعدل، والحاكم في الإسلام هو نائب عن الله في الأرض، وهو مسؤول أمامه عن الشعب[٣].

هذا التمييز يتيح للسـيد (الخامنئي) الجمع بين الالتزام بالنظام الإسـلامي للحكم والانفتاح عـلى التجارب الإداريّة والتنمويّة الناجحة في العالم. فالدولة الإسـلاميّة يمكن أن تسـتفيد من التطورات العلميّة والتقنيّة والإداريّة في العالم، طالما أن هذه التطورات لا تتعارض مع المبادئ الإسلاميّة. وفي هذا المعنى، يؤكد أنّ التقدم العلمي والتقني ليس حكرًا على الغرب، بل هو حق للأمة الإسـلاميّة أيضًا، وعلينا أن نسعى إلى تحقيقه ضمن إطار قيمنا وأخلاقنا. ومن التطبيقات العمليـة لهذا المبدأ، سياسـة الاقتصاد المقاوم التي طرحها السـيد (الخامنئي) كبديل للنماذج الاقتصاديّة الرأسـماليّة والاشـتراكيّة؛ فالاقتصاد المقاوم يحاول الجمع بين الكفاءة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة، وبين الانفتاح على الاقتصاد العالمي والحفاظ على الاسـتقلال الوطني. وفي هذا السـياق، يؤكـد أنّ الاقتصاد المقاوم ليـس اقتصادًا مغلقًا، بل هـو اقتصاد يعتمد على

١ - علي الخامنئي، عهد الأمير إلى المسؤول والمدير، ص١٦-١٧.

٢ - مجموعة من الباحثين، الفكر السياسي عند الإمام الخامنئي، عبد الله حاجي، مباني الإسلام السياسي في رؤية الإمام القائد الخامنئي، ص٥٢-٥٣.

٣ - مجموعة من الباحثين، الفكر السياسي عند الإمام الخامنئي، حسين شيدائيان، الولاية والتولي في رؤية الإمام الخميني (قدس سره) والقائد الخامنئي، ص١٦٧.

القدرات الداخلية ويتجنّب الاعتماد على الخارج. هذا النموذج الاقتصادي يمثل محاولة جدية للتوفيق بين المبادئ الإسلاميّة ومتطلّبات التنمية الاقتصاديّة في عالم متّصل ومتنافس[١].

ويُبرهن الفكر السياسي عند الإمام (الخامنئي) على ما يؤسسه من علاقة عضوية بين الدين والسياسة، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وأن هذا الترابط العميق بينهما هو الذي يضمن استمراريّة الدولة الإسلاميّة وقوتها في مواجهة التحديات[٢].

ثالثًا: ماهية العلاقة بين الأمة والقيادة

١. طبيعة العلاقة بين الأمة والقيادة في النظام المنبثق عن الثورة

تُعدّ العلاقة بين الأمة والقيادة الركيزة الأساسية في النظريّة السياسيّة للثورة في فكر السيد (الخامنئي)، فالثورة في فهمه ليست مجرّد تغيير نظامي، بل هي (عقد اجتماعي-عقائدي) جديد بين القيادة والأمة، يقوم على الولاء المشترك للمبادئ الإسلاميّة والأهداف التحرريّة. وفي هذا السياق، يؤكد أنّ القيادة في النظام الثوري ليست امتيازًا وراثيًا أو سلطة مغتصبة، بل هي أمانة يختارها الشعب ويمنحها لمن يثق بقدرته على قيادة المسيرة[٣]. وحتى المعصومون، كالأنبياء والأئمة عليهم السلام، إنما قادوا الناس بعد أن اقتنع الناس بهم، ولم يأتوا عن طريق انقلاب عسكري، ولم يفرض أحدهم على الناس قوته، ومن ثم يحكمهم بالقهر. الناس يقتنعون فيتبعون. من الناحية الشرعية عليهم واجب الانقياد والطاعة للنبي، لكن إذا لم ينقادوا ولم يؤمنوا فهو لا

---

1 - Khalaji, M, The Political Ideology of Ayatollah Khamenei, p. 89.

٢ - مجموعة من الباحثين، الفكر السياسي عند الإمام الخامنئي، علي رضا تاجريان، المدرسة الفكرية السياسية عند الإمام الخميني في فكر القائد الخامنئي، ص١٨٣.

٣ - علي الخامنئي، دور الشعب في الحكومة الإسلامية من وجهة نظر سماحة القائد، إحدى خطب الجمعة، ٢٠٢١-٠٦-٢٤

يفرض عليهم سلطته[1]، ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [سورة الغاشية: ٢١-٢٢].

في تفصيله لهذه العلاقة، يميّز السيد (الخامنئي) بين ثلاثة أبعاد: البعد الشرعي، والبعد السياسي، والبعد العاطفي. البعد الشرعي يتصل بشرعيّة القيادة المستمدة من المرجعيّة الدينيّة ومن إرادة الأمة المعبرّ عنها في الانتخابات والمؤسسات الدستوريّة. البعد السياسي يتصل بالقدرة على إدارة شؤون الدولة وتحقيق المصالح الوطنيّة. أما البعد العاطفي، فيتصل بالعلاقة الوجدانيّة المتبادلة بين القيادة والشعب، والتي يُعبرّ عنها بالولاء والانتماء المتبادلَين.

هذه العلاقة الثلاثيّة الأبعاد تجعل القيادة في النظام الثوري مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالأمة، لا يمكن فصلهما فيه، فالقيادة تستمدّ قوتها من تأييد الأمة وولائها، والأمة تستمدّ وحدتها وتوجهها من قيادتها، وفي هذا السياق، يؤكد السيد (الخامنئي) أنّ الثورة تبقى حية ما دامت هذه العلاقة الحيّة بين القيادة والشعب قائمة، وإذا انقطعت هذه العلاقة فإنّ الثورة تتحوّل إلى نظام بيروقراطي جامد. هذا التصوّر يجعل من صيانة العلاقة بين الأمة والقيادة أولويّة قصوى في استراتيجيّة النظام الثوري[2].

من حيث الآليات العملية، يتجلّى هذا التوازن في نظام ولاية الفقيه الذي يضمن وجود قيادة شرعية تتمتع بالأهلية الدينيّة والسياسيّة، مع الحفاظ على دور الشعب في اختيار ممثليه ومراقبة أداء السلطة. فالولي الفقيه في نظر السيد (الخامنئي) ليس حاكمًا مطلقًا، بل هو راعٍ للمصالح العامة وضامن لعدم انحراف الدولة عن المسار الإسلامي. هذه الوظيفة الرعائيّة للولاية تجعلها مكمّلة للديمقراطيّة الشعبيّة لا بديلة عنها، وهو ما يميّز التجربة الإيرانيّة عن الأنظمة الاستبداديّة.

---

١ - حسن الصفار، نحو علاقة تعاقدية بين السلطة والشعب.

٢ - علي الخامنئي، بيان موجه للشباب، الخطوة الثانية للثورة الإسلامية ١٣/٠٢/٢٠١٩،

٢. الشرعيّة بين المرجعيّة الدينيّة والاختيار الشعبي

يتناول السيد (الخامنئي) مسألة الشرعيّة من منظور يجمع بين المرجعيّة الدينيّة والاختيار الشعبي، في تصوّر يحاول تجاوز الثنائيات التقليديّة بين الشرعيّة الدينيّة والشرعيّة الديمقراطيّة. فالشرعيّة في فهمه ليست مصدرًا واحدًا، بل هي مزدوجة تستمدّ قوتها من مصدرين متكاملين: الله تعالى والأمة. وفي هذا السياق، يؤكد أنّ الشرعيّة في النظام الإسلامي تأتي من الله تعالى كمصدر أسمى للتشريع، ومن الأمة كصاحبة الحق في اختيار الحاكم والنظام. فالثورة الإسلاميَّة أعطت معنًى للنظام الإلهيّ بأنّه نظامُ السيادة الشعبيَّة الدينيَّة، هذا هو ما تعنيه الجمهوريّة الإسلاميَّة. لقد بدّلت النظام الطاغوتيّ إلى نظام السيادة الشعبيَّة. هذا هو أهمّ عمل قامَت به الثورة[١].

في تفصيل هذا المفهوم، يميّز السيد (الخامنئي) بين الشرعيّة الظرفيّة والشرعيّة الجوهريّة، الشرعيّة الظرفيّة تتعلق بالظروف التاريخيّة والسياسيّة التي تولد فيها الدولة وتستمدّ منها شرعيتها المؤقتة. أما الشرعيّة الجوهريّة فتتعلق بالمبادئ والقيم التي تقوم عليها الدولة وتستمدّ منها شرعيتها الدائمة. وفي هذا المعنى، تستمدّ الجمهوريّة الإسلاميّة شرعيتها الجوهريّة من إقامتها العدل الإلهي وتحقيقها لكرامة الإنسان، وهي قيم تتجاوز الظروف التاريخيّة المحدّدة[٢].

هذا التصوّر للشرعيّة يتيح للسيد (الخامنئي) الردّ على الانتقادات التي تُوجّه للنظام الإيراني من حيث عدم مطابقته للمعايير الديمقراطيّة الغربيّة. فالشرعيّة في النظام الإسلامي ليست مجرد عمليّة انتخابيّة شكليّة، بل هي عمليّة مستمرة تشمل المشاركة الشعبيّة في مختلف مستويات الحكم، من الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة إلى المجالس المحليّة والنقابات والجمعيات. وفي هذا السياق، يشير إلى أنّ الشعب الإيراني يشارك في الانتخابات بمعدلات تفوق كثيرًا الدول الديمقراطيّة الغربيّة. وهذا دليل على أن الشرعيّة الشعبيّة في النظام الإسلامي ليست شكليّة بل هي حقيقيّة.

---

١ - مركز المعارف للتأليف والتحقيق، دروس من فكر الإمام الخامنئي، ص٣٤.

٢ - نور الدين أبو لحية، قيم الحضارة الاسلامية الجديدة عند الإمام الخميني والإمام الخامنئي، ص٣٢٩.

ثالثًا: مفهوم العدل والحكم الراشد في التصوّر الثوري

يُعـدّ مفهوم العـدل من المفاهيم المحوريّة في الفكر السـياسي للسـيد (الخامنئي). فالثورة الإسلاميّة في فهمه لم تنطلق فقط من أجل تغيير نظام الحكم، بل من أجل إقامة العدل الإلهي في المجتمع. وفي هذا السـياق، يؤكد أنّ العدل هو الهدف الأسمى للدولة الإسلاميّة، وكلّ ما عداه من أهداف يظلّ ثانويًا بالنسبة له. هذا التصوّر يجعل من العدل معيارًا لتقييم أداء الدولة وشرعيتها، فالدولة التي تفشـل في تحقيق العدل تفقد شرعيتها حتى لو حافظت على شكلها الدستوري[1]. وإسـلامنا إسـلامٌ يعتمد على الروحانيّة، والعقلانيّـة، والعدالة. والحكمـة... وإلى جانبها تقع المصلحـة. نحن نتصرّف ونعمل بحكمة وتدبير، ولا نغضّ الطرف أبدًا عن العدالة بصفتها أحد أهدافنا. ففي أطرنا الاقتصاديّة ومنهج سياسـتنا الداخليّة والخارجيّة، تُعدّ العدالة قضيّة أساسيّة ومحوريّة[2].

ويميّز السـيد (الخامنئي) بين العدل السـلبي والعدل الإيجابي، العدل السـلبي يتعلق بردع الظالم ومعاقبة المجرم وحماية حقوق الأفراد، أما العدل الإيجابي، فيتعلق بإزالة الفقر والجهل والمرض وتمكين المسـتضعفين وتوزيع الثروات بشـكل عـادل. وهذا التمييـز يجعل الدولة الإسلاميّة مسؤولة، ليس فقط عن حفظ الأمن وإنفاذ القانون، بل أيضًا عن تغيير البنى الاجتماعيّة التي تنتج الظلم والفقر والتمييز، أي الإيمان بالكرامة الإنسانيّة وبالدور الحاسم لإرادة الإنسان. والنتيجة التي تترتب على الاعتبار والكرامة هي أن يكون لأصوات الجماهير دور رئيس في إدارة مصير الإنسانيّة والمجتمع. من هنا كانت حكومة الشعب، حكومة شعبيّة حقيقيّة[3].

من الناحية التطبيقيّة، يتجلّى هذا المفهوم للعدل في سياسـات الدولـة الإيرانيّة تجاه الفقراء والمستضعفين، فالسـيد (الخامنئي) يؤكد باسـتمرار على ضرورة التوجّه نحو القرى والمناطق

---

١ - حسين اليوسف، الطاغوت في فكر الإمام الخامنئي، ص٥٨.
٢ - علي الخامنئي، الثورة الاسلامية في فكر الإمام الخامنئي، ص٢٦.
٣ - علي الخامنئي، الثورة الاسلامية في فكر الإمام الخامنئي، ص٤٧.

المحرومة وتمكين الفقراء من المشـاركة في الحياة السياسـيّة والاقتصاديّة. وفي هذا السـياق، يشير إلى أنّ الثورة لم تنتصر لأجل الأغنياء والاقوياء، بل انتصرت لأجل الفقراء والمستضعفين. هذا التوجه الاجتماعي للثورة يميّزها عن الثورات البورجوازيّة التي تهدف فقط إلى تغيير النظام السياسي دون المساس بالبنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة القائمة[1].

وفي السـياق ذاته، يتناول السـيد (الخامنئي) مفهوم الحكم الراشـد كمفهوم يتجاوز الحكم الصالح ليشـمل ليس فقط العدل والصلاح، بل أيضًا الكفاءة والنجاعة في إدارة شـؤون الدولة. فالحاكم الراشـد في فهمـه هو الذي يجمع بـين الورع الدينـي والكفاءة الإداريّـة، بين العدل والحكمة، بين الأخلاق والفطنة السياسـيّة، أي إن الحكم الراشد ليس حكمًا دينيًا فحسب، بل هو حكم يعرف كيف يدير الدولة ويحقق التقدم للمجتمع. فالإسلام يعني القوّة، والدافع والفكر المناهض للظالمين والمتغطرسين، وأن يتحرّك لخدمة مصالح المظلومين، ويملك مشروعًا لهذا الأمر، ويعتبره ضمن مسؤولياته[2].

الخاتمة

تُظهر الدراسة أنّ السياسية النظريّة للثورة في فكر السيد القائد (الخامنئي) تمثّل إضافة نوعيّة للفكر السـياسي الإسلامي المعاصر، إذ نجح في بلورة تصوّر متكامل للدولة الثوريّة يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين الثابت العقدي والمرونة السياسيّة. فالثورة في فهمه ليست مجرّد حدث تاريخـي عابر، بل هي مشروع حضاري يمتدّ عبر الزمان والمكان، ويقدّم بديلاً فكريًا وسياسـيًا للنماذج الغربيّة السائدة.

١ - علي الخامنئي، نصرة المستضعفين من المبادئ السياسيّة الأساسيّة للجمهوريّة الإسلاميّة ١١/٠٢/٢٠٢١.
٢ - علي الخامنئي، الثورة الاسلامية في فكر الإمام الخامنئي، ص٣٧.

من أهم نتائج الدراسة أن السيد (الخامنئي) قد نجح في التوفيق بين متطلبات إدارة الدولة الحديثة والثوابت العقائديّة الإسلاميّة، من خلال تمييزه الدقيق بين الثوابت والمتغيّرات، وبين السيادة التشريعيّة والسيادة التنفيذيّة. هذا التمييز يتيح للدولة الإسلاميّة الانفتاح على التجارب الإداريّة والتنمويّة الناجحة في العالم، دون المساومة على هويتها الإسلامية.

تبيّن الدراسة أيضًا أنّ العلاقة بين الأمة والقيادة في النظام الثوري ليست علاقة سلطة خاضعة، بل هي علاقة عضوية تقوم على الولاء المشترك للمبادئ والأهداف الثوريّة. هذه العلاقة هي ما يميّز الدولة الثوريّة عن الدولة التقليديّة، وهي ما يمنحها قدرتها على تجاوز الأزمات والتحديات.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

المصادر العربية.

- حسين اليوسف، الطاغوت في فكر الإمام الخامنئي، ط١، دار الوفاء للثقافة والاعلام، البحرين، ٢٠٢٦.
- علي الخامنئي، الثورة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي، ط١، دار الوفاء للثقافة والإعلام، قم، ٢٠٢٢.
- علي الخامنئي، العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي، دار الوفاء للثقافة والإعلام، البحرين، ٢٠٠٢.
- علي الخامنئي، عهد الأمير إلى المسؤول والمدير، ط١، دار الوفاء للثقافة والإعلام، البحرين، ٢٠٢١.
- مجموعة من الباحثين، الفكر السياسي عند الإمام الخامنئي، ط١، آيت مظفري، الثقافة السياسية في فكر الإمام الخامنئي، ت: فاطمة شوربا، المعارف الحكمية، قم، ٢٠١٣.
- مجموعة مؤلفين، الثورة الحسينية خصائص ومرتكزات، ط١، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت،٢٠٢١.
- محمد الحكيم، نظرية الدولة في الفكر السياسي للخامنئي، دار التنوير، بيروت، ٢٠٢٠.
- مركز المعارف للتأليف والتحقيق، خطاب الولي ٢٠٠٩، ط١، دار المعارف الاسلامية، بيروت، ٢٠٢١.
- مركز المعارف للتأليف والتحقيق، دروس من فكر الإمام الخامنئي (دام ظله)، ط١، دار

المعارف الإسلاميَّة الثقافيَّة، ٢٠٢٣.

- نور الدين أبو لحية، قيم الحضارة الإسلامية الجديدة عند الإمام الخميني والإمام الخامنئي، ط١، دار الأنوار للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.

المراجع الاجنبية

- Pupak Mohebali, IDENTITY AND LEGITIMACY: IRAN'S NUCLEAR AMBITIONS FROM NON TRADITIONAL PERSPECTIVES, University of York Politics,2017.
- Rizwana Kausar, Umm-E-Rubab, Rubina Bibi, Max Webber's Legitimacy and Iranian Political System after Islamic Revolution 1979, Pakistan Social Sciences Review, Vol. 4, No. 1, March 2020, P630.
-
- Mehdi Khalaji, THE REGENT OF ALLAH Ali Khamenei's Political Evolution in Iran, The Washington Institute for Near East Policy / Rowman & Littlefield, London, 2023.

مواقع إلكترونية

- مسعود منيبور ومحمد رضا، العلاقة بين الوصاية والجمهورية في الفكر السياسي لآية الله خامنئي، نوفمبر ٢٠٢٢

. https://www.academia.edu/90073083/The_Relationship_between_Guardianship_and_Republic_in_the_Political_Thought_of_Ayatollah_Khamenei

- دار الولاية للثقافة والإعلام، الإمام الخميني رائد السيادة الشعبية الدينية،
https://www.alwelayah.net/post/print/40680
- علي الخامنئي، نظامنا الاسلامي هو الوحيد الذي يتبنى سيادة الشعب الى جانب الإسلام،
https://www.tasnimnews.ir/ar/news/20161108395/19/06//%D8%A7%D98%4%D8%A5%D98%
- علي الخامنئي، دور الشـعب في الحكومة الإسـلامية من وجهة نظر سماحة القائد، إحدى خطب الجمعة، ٢٤-٠٦-٢٠٢١
https://alwelayah.net/post/13099 .
- حسن الصفار، نحو علاقة تعاقدية بين السلطة والشعب،
https://www.islam4u.com/ar/maghalat/%D986%%D8%AD%D988-% %D9%88%D8%A7%D984%%D8%B4%D8%B9%D8%A8
- علي الخامنئي، بيان موجه للشباب الخطوة الثانية للثورة الإسلامية ١٣/٠٢/٢٠١٩،
https://arabic.khamenei.ir/news/4400
- نصرة المستضعفين من المبادئ السياسيّة الأساسيّة للجمهوريّة الإسلاميّة ١١/٠٢/٢٠٢١
.https://arabic.khamenei.ir/news/5527
- مختار حداد، سيادة الشعب الدينية في إيران،١٥-٠٦-٢٠٢١
https://alahednews.news/article.php?id=32555&cid=

Khamenei, A. H. ,Meeting with people from East Azerbaijan. The Office of the Supreme Leader. Retrieved, (2018). from https://www.leader.ir/en/content/20606/Meeting-with-people-from-East-Azerbaijan